الأمم المتحدة

A/ES-10/678–S/2015/309

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
4 May 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأوجه انتباهكم إلى استمرار الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتحديدا، إلى الواقع الخطير الذي يواجهه الأطفال الفلسطينيون الناتج مباشرة عن الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

ويتفاقم ضعف الأطفال الفلسطينيين لأنهم لا يزالون يتحملون وطأة السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تزداد قمعا وعنفا والتي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني بصورة منهجية. ولمدة حوالي ٥٠ عاما، عانى الأطفال الفلسطينيون على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية، وستستمر معاناتهم المأساوية ما دامت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مُحصَّنة من عواقب انتهاكاتها لحقوق الإنسان وجرائمها المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نحن على اقتناع راسخ بأن المساءلة وحدها هي الكفيلة بوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب السائدة وبفرض احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان.

وفي كل يوم، وبأشكال لا تُحصى، يقع الأطفال الفلسطينيون ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، ولا يُعتبر أي طفل صغيرا إلى درجة تُعفيه من القمع الذي يتعرض له على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين المتطرفين. وفي حادثة وقعت

120515 110515 15-07015 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مـؤخرا، احتجـزت قـوات الاحـتلال في ٢٩ نيسـان/أبريل في القـدس الشـرقية المحتلـة أحمد الزعتري، وهو طفل عمره سبع سنوات، وابن عمه محمد الزعتري، عمره اثنا عشر عامـا، وقامـت بإخراجهمـا مـن حيهمـا وباسـتجوابهما لمـدة سـاعات. وأشـارت بلاغـات إلى أنه تم استجواب الطفل أحمد ذو السنوات السبع لمدة ثماني ساعات تقريبا، وهذه محنة مروّعة وصادمة لأي طفل أيًّا كان سنه. وعلاوة على ذلك، لم تُبلغ أسرتا أحمد ومحمد فورا عن المكان الذي أُخذ إليه الطفلان، و لم تعلما مكان احتجاز طفليهما إلا بعد ثلاث ساعات من نقلهما. وبعد أربع ساعات من ذلك، حوالي الساعة ٢:٣٠ صباحا، أُطلق سراح أحمد الذي كان مرعوبا وجائعا. وظل محمد محتجزا حتى اليوم التالي، وحُرِم هو أيضا من الطعام والماء أثناء استجوابه. وقبل ذلك بيوم واحد، احتُجز فردان آخران من أفراد الأسرة، هما علاء الزعتري ومهدي الزعتري، وكلاهما طفلان في سن الخامسة عشرة.

وحسب أقوال عايد أبو قطيش، مدير برنامج المساءلة للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، يشكّل الاحتجاز التعسفي للأطفال دون الثانية عشرة من العمر فعلا غير قانوني لأنهم دون سن المسؤولية الجنائية. وعندما تقبض إسرائيل على طفل في سن أحمد، فهي تتجاهل بشكل صارخ المعايير الدولية لمعاملة الأطفال، وكذلك مدونتها القانونية. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام إسرائيل المنهجي للقوة المفرطة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، مما يؤدي إلى مقتل وإصابة المدنيين، بمن فيهم الأطفال، يشكل انتهاكا للعديد من الأحكام الأخرى للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، وقع المزيد من الإصابات في صفوف الأطفال نتيجة لاستخدام إسرائيل القوة ضد المدنيين. ففي ٢٧ نيسان/أبريل، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية الرصاص على محمد مراد يحيى الذي كان عمره ١٨ سنة متسبِّبة في قتله في قرية عرقة في غرب جنين عندما كان في طريق عودته من حفل زواج أحد أفراد الأسرة. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، قُتل محمد أبو غنيم البالغ ١٧ عاما بعد إطلاق الرصاص عليه عند نقطة تفتيش في القدس الشرقية المحتلة. وكذلك في ٢٨ نيسان/أبريل، أطلقت القوات الإسرائيلية الرصاص على فادي أبو منديل البالغ ١٤ عاما في منزله وسط قطاع غزة عندما فتحت قوات الاحتلال النار على مزارعين فلسطينيين، وهو لا يزال في حالة حرجة. وفي اليوم نفسه، أصيب الطفل زكريا محمود العمور وهو في سن السادسة من العمر بعد أن دهسته شاحنة إسرائيلية في بلدة يطا، وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أصيب الطفل محمد القاطوني البالغ تسع سنوات بجراح بعد أن دهسته سيارة ”جيب“ تابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلية في طريق حوارة بنابلس. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، اعتدى مستوطنون

إسرائيليون بدنيًّا على فتى عمره ١٧ سنة بالقرب من الحرم الإبراهيمي في الخليل، وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أغارت قوات الاحتلال على مدرسة بنات الساوية بنابلس، وأطلقت الغاز المسيل للدموع وقنابل تشل الحركة على الطالبات، مما أسفر عن إصابة ٢٠٠ من الطالبات الفلسطينيات بحالات اختناق بسبب استنشاق الغاز المسيل للدموع.

وليست هذه إلا أمثلة قليلة حدثت في الفترة الأخيرة على السياسات والممارسات غير القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال، وذلك في تجاهل تام لسلامة الأطفال ورفاههم وللقوانين الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان السارية. وهذه الجرائم المرتكبة في حق أطفالنا غير مقبولة ولا يمكن التسامح معها. ونحن نطالب أن تتوقف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الفور عن ارتكاب جميع الانتهاكات والتجاوزات في حق الأطفال الفلسطينيين وأن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

ونهيب بالمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته ويقدّم ما يلزم من مساعدة وحماية للأطفال الفلسطينيين وأن يحاسب منتهكي القانون الدولي، ولا سيما منتهكي القوانين التي تهدف لحماية حقوق الأطفال. وتوجد معايير دولية لمعاملة الأطفال، ولا يمكن استثناء الأطفال الفلسطينيين منها. ويجب على المجتمع الدولي ألاّ يدّخر جهدا لحماية أطفالنا. وقد قال الأمين العام في المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح كلمات مفيدة في هذا الشأن: ”نحن متفقون على أنه لا يمكن لنا أن نسمح بعالمٍ يُقتَل فيه الأطفال ويُشوَّهون، ... وتُهاجم فيه المدارس والمستشفيات“.

وفي هذا الصدد، نذكّر بالاستنتاجات التي توصل إليها مجلس التحقيق والتي أُطلع عليها مجلس الأمن في ٢٦ نيسان/أبريل، عقب التحقيق في عدد من الحوادث التي وقعت خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، والتي تضرر من جرّائها موظفو الأمم المتحدة ومبانيها وعملياتها ومدنيون أبرياء. وقد خلص مجلس التحقيق، في جملة أمور، إلى أن ٤٤ مدنيا فلسطينيا قُتِلوا و ٢٢٧ أصيبوا بجروح، من بينهم العديد من الأطفال، كنتيجة مباشرة للهجمات الإسرائيلية على مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي لجأ إليها المدنيون الفلسطينيون للاحتماء بها أثناء النزاع. ونحن نكرر هنا دعوتنا إلى المساءلة عن هذه الجرائم المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك في حق أطفالنا الأبرياء، الذين يعانون يوميًّا من الاحتلال الإسرائيلي والذين قد يُهدَر مستقبلهم تماما إذا لم يُوضَع حد لإفلات إسرائيل من العقاب. ونحن لن ندخر أي جهد لمحاسبة الجناة وضمان إنصاف الضحايا.

وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا الموّجهة إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، ليلى زروقي، وإلى الأمين العام، ونطلب إضافة قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى القائمة المرفقة بالتقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح، بسبب الانتهاكات الجسيمة والمنهجية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية في حق الأطفال الفلسطينيين. ونحن نعتقد أن هذه الخطوة هامةٌ وضرورية باتجاه تحميل مرتكبي الجرائم المرتكَبة في حق الأطفال المسؤولية عن أعمالهم، مما يسهم في الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب وحماية الأطفال في جميع حالات التزاع المسلح، دون استثناء.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل البالغ عددها ٥٤١ رسالة التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) حتى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (A/ES-10/677-S/2015/260)، تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على هذه الجرائم ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة